

الاتجاهات الراهنة للتسوية السلمية؛
المراهنة المصرية على الموقف الأميركي؛
نحو تسوية شائبة؟



طلاب

الدولة واللجنة التنفيذية للاتحاد تعالج قضيتي المشاركة والعملاء؛

المطلب الرئيسي يغيب وراء المسائل الثانوية



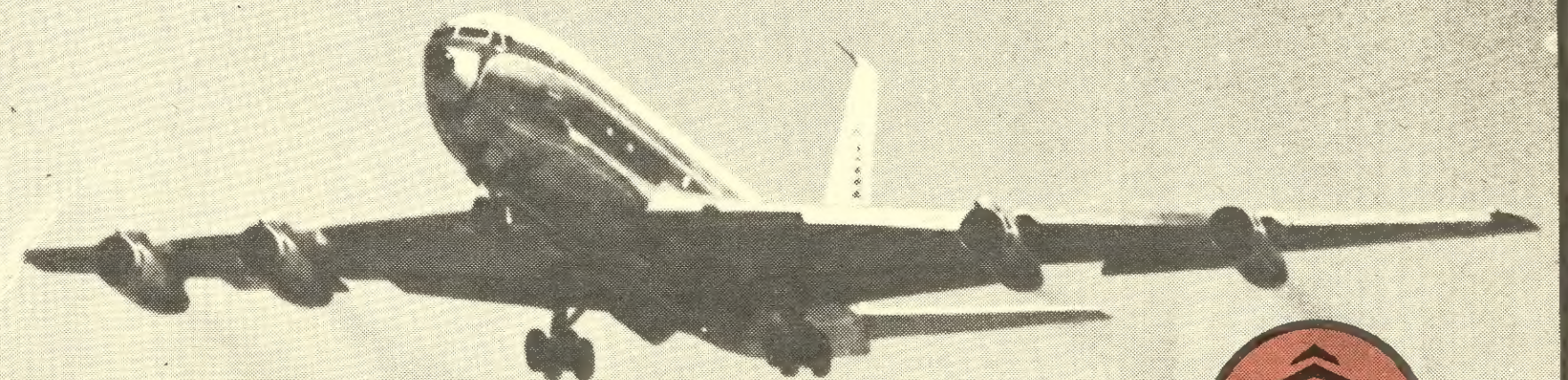
- لا توحيد للمعارك الجبرية خارج مصالح الطبقة العاملة وبرنامجهما
- مؤامرة تلزيم الضمان الصحي لأرباب العمل مستمرة
- جريدة "الأنباء" الجنبلاطية تدافع عن استغلال عمال "عريقة" باسم الاشتراكية

٧٨

من رحلاتنا تمة بدون توقف

لا فارق في أي اتجاه أنت مسافر،
فإن طائرات شركة طيران الشرق الأوسط
الخطوط الجوية اللبنانية ستنتقلك
إلى الجهة التي تقصدها بدون توقف.
فمن ١٣٦ رحلة تؤمنها طائراتنا
كل أسبوع إلى ٣٥ بلداً
على شبكة خطوطنا تمة ١٠٦ رحلات
بدون توقف،
منها رحلات لنسبت
وباريس وفنكفورت
واكرا.

وقد روعي في رحلاتنا التي تمة بدون توقف
أن توفر لك منتهى الراحة والرفاهية.



راجعوا وكيل سفركم المعتمد لدى "اياتا" أو:
طيران الشرق الأوسط الخطوط الجوية اللبنانية



في اختتام اسبوع
غزة مهرجان شعبي
للتضامن مع غزة

مكتب
الادارة

الخربة صفحة ٢

الاتجاهات الراهنة للتسوية السلمية : المراهنة المصرية على الموقف الأميركي

● أساس تباين الموقفين الأميركي - الإسرائيلي :

الموقف الأميركي : للتسوية السياسية ضمن لامن إسرائيل من التوسع الجغرافي

الموقف الإسرائيلي : تصليب للاحتفاظ بشرم الشيخ

المنطقة ، من ذلك بوضوح تام التواء جولة الأخيرة في المنطقة ، فقد أكد في بيروت ، عقب مقابله للسادات على النقاط التالية :

١ - أن هناك استعدادا من جانب المسؤولين الذين اجتمع معهم لنبول اتفاق لاتفاق السلام في المنطقة أكثر مما كان عليه الأمر من قبل . ووجدت مابلا مشجعا حقيقيا فيها طمرا من استعداد للناقشة في مسائل كان مجرد ذكرها لبرا محظرا أو مثيرا لاهتمام قبل ٣ سنوات .

٢ - استعداد تمويل عملية فتح قناة السويس .

٣ - لا بد أن يعقب التسوية السلمية في الشرق الأوسط برحلة تطوير اقتصادي كبير للمنطقة ، يشترك فيه أميركا وغيرها من الدول وروسيا بالتعاون مع روسيا .

تفسير اختلاف وتباين الموقفين الأميركي والإسرائيلي

من هنا تفسير اختلاف الموقفين الأميركي - الإسرائيلي اللذين اخذا بفرقتان مؤرخا ضمن حدود سيطرة اليمين .. فالوقف الإسرائيلي يعتمد على حسابات أوسع واشمل للمصالح الأميركية في المنطقة العربية ، ومن ضمنها ضمان وجود إسرائيل وأمنها ، بينما الموقف الإسرائيلي يعتمد على حساباته الخاصة القائمة من الوجود الصهيوني الإسرائيلي نفسه ذي الجذور التوسعية ، ومن ضمن حساباته الخاصة هذه علاقته وحلفائه العضوية مع البريالية على الخصوص .

كان آخر تعبير من تبلور الموقف الأميركي هو تصريحات روجرز الأخيرة التي أكدت على ما يلي :

١ - أن الحدود يجب أن تكون حدود ما قبل ٤ حزيران (هنا نقطة اللقاء الأميركية - المصرية) باستثناء قطاع غزة وشريط أن يتم الحصول على ضمانات مرضية بالنسبة إلى تجريد سيناء من السلاح ووضع شرم الشيخ . (هذا ما نرضيه مصر حتى الآن) .

٢ - قوة سلام دولية بشكل دائم، تشترك فيها بشكل أساسي قوات سوفياتية وأميركية بالإضافة إلى قوات فرنسية وبريطانية وقوات بعض الدول الأخرى المصري .

(أن مسألة القوات الدولية مقبولة من مصر ، ومقبول أيضا أنه لا يمكن لمصر أن تبنيها ، فهي مضمونة من مجلس الأمن ومن الزيمية الكبار كما صرح بذلك السادات إلى مجلة « نيوز ويك ») .

أن الموقف الأميركي يختلف عن الموقف

الإسرائيلي بأنه يؤكد - كما قال روجرز - على ما يلي : « أن التسوية السياسية التي يمكن أن تضمنها الدول الكبرى أهم من الحدود الجغرافية ، فالقوات الدولية يمكن أن تكون أكثر أمانا لإسرائيل من المكاسب الجغرافية » .

تسويات محددة

أن هذا الموقف الإسرائيلي لم يزل في إطار الخلاف مع الموقف الإسرائيلي المتصلب بشأن الاحتفاظ بشرم الشيخ ، ولكن الموقف الأميركي يقدم تسويات محددة ، وهي :

١ - فصل مسألة الحدود المصرية - الإسرائيلية عن مسألة الحدود مع الأردن وسوريا . بالإضافة إلى استثناء قطاع غزة المرتبط بمصيره بمسألة ما يسمى الآن بقطاع شطب فلسطين (أي مصر مشاريع الدولة الفلسطينية) . أن هذا الفصل يتيح المجال أمام التسويات الثنائية ، وفي مقدمتها التسوية المصرية - الإسرائيلية . فالوقف الأميركي لا ينظر إلى الحدود الأخرى مما يضمن لإسرائيل أن تحصل على التسويات التي تريده . (هذا ما عبر عنه روجرز في جوابه على أحد الأسئلة في مؤتمره الصحفي : أننا نؤيد حدود عام ١٩٦٧ بين مصر وإسرائيل ، وألا لا نحدث عن مشكلة الأردن أو عن أي شيء آخر ، بل نحدث عن تلك الحدود) .

٢ - تسوية مسألة شرم الشيخ بطرح اقتراحين :

- تجريد سيناء من السلاح .

- اشتراك قوة إسرائيلية إلى جانب القوات الدولية .

وعلى هذه التسويات المحددة تدور الآن المباحثات الأميركية - الإسرائيلية .. إلا أنه من الواضح أن الموقف الأميركي ، الذي لم يصل إلى مستوى الضغط على إسرائيل ، يفتح مرحلة للدول في تفاصيل هذه التسويات بتنازلات جديدة بمصر ، أو بتنازلات إسرائيلية بشأن الاحتفاظ الكامل بشرم الشيخ .

الموقف المصري

أن الموقف المصري لم يزل يرفض تقديم تنازلات أكثر مما قدم ، فهو يعتبر أنه قد قدم الأمر مدى من التنازلات التي وصفها الجيوس بالهادنة المصرية الإيجابية ، إلا أنه من الواضح أن تركيز الرافض المصري يدور حول نقطة واحدة : شرم الشيخ . ويربط بذلك رفض تجريد سيناء من السلاح ورفض أي وجود إسرائيلي مهما كان نوعه - حتى ولو كان على شكل اشتراك جنود إسرائيليين في القوة الدولية - كما رد الناطق المصري الرسمي

نحو تسوية ثنائية ؟



روجرز



إيه إيه إن

لمسيرة الحل السلمي من ناحية ، والمسار المستبعد - أيضا - للامعالم المصري ، تجاه الحراي العام الجماهيري ، الذي كان يضع مواعيد نهائية لتجديد وقف إطلاق النار .. أن المراهبة الأساسية هي ، الآن ، في مجال الضغوط الدولية ومجال التنازلات المهنية التي تمتد ... أما الاضطراب إلى الهجوم إلى حرب استنزاف كوسيلة ضغط ، فأمامها صعوبات واحتياطات خطيرة نتيجة كلفها ومضاعفاتها الداخلية على صعيد الجماهير المصرية ، كل ذلك يجعل تأجيلها مستبعدا ، ويجعلها احتياطا للمراهنة السياسية عن طريق التنازلات .

أن التهديد المستمر بالعودة إلى حرب البين المستط على مقدراتها وأقدارها خاصة في وقت ازدياد فيه شراسة الإبريالية العالمية ومؤسساتها بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية .. ولقد كانت فرحة الجماهير القطرية والمصرية يوم اعطت بعض القوى الجماهيرية ضمان وحدة القوى التقدمية كضرورة من ضرورات الحركة المصرية بين قوى الثورة التقدمية من جهة والإبريالية من جهة أخرى . إلا أن تأخر وضع المقام موضع الممارسة أصبح القرصة للقوى المعادية بأن تد أصابعها لغرب في صفوف الجماهير وتنظيماتها

الموقف الإسرائيلي

أما الموقف الإسرائيلي فقد عكست تصليبه تصريحات قولها تأثير من الحدود والإصرار على الاحتفاظ بشرم الشيخ وإجراء تعديلات أساسية في الضفة الغربية والجولان ، هذه التصريحات التي اعتبرها ظهور اختيارات الصهيونية المتطرفة التي ترفض الانسحاب من الأراضي المحتلة ، وتعتبر تعديلات الحدود تنازلات خطيرة من الحكومة الإسرائيلية . ولكن هل يمكن للتسويات التي يعرضها الموقف الأميركي (تسوية ثنائية ، تجريد سيناء من السلاح ، ضمانات دولية في شرم الشيخ إلى جانب اشتراك إسرائيلي فيها) أن تشكل مخرجا يؤدي إلى ظهور دبابان كرجل سلام وتسوية حسب الدور الذي رسمه لنفسه بعد ٥ حزيران ؟

- (في تحليلها لما يحدث في إسرائيل بعد تصريحات فولدا ماير ، أكدت « النيويورك » أنها نظرا للظروف الجديدة : إصرار الجمهورية العربية المتحدة والأردن على عدم تسوية سلمية ، الضغوط التي تمارسها الدول الأربع الكبرى على إسرائيل ، وتبدل الأوضاع الدولية .. يبدو أن الحكومة الإسرائيلية مضطرة للبدء في حوار مع جميع الأطراف المعنية ، وهو الحوار الذي يمكن أن يقدمها إلى تقديم تنازلات بشأن الانسحاب من الأراضي المحتلة التي تسبب ، اليوم ، قلق الأوساط المتطرفة) .

أن مفاوضات التسوية السلمية دخلت الآن مرحلتها الحرجة ، ومداخلها العملية الفعلية ، وجدول أعمال هذه المفاوضات الدائسرة يتركز على أمور محددة : تسوية ثنائية مصرية - إسرائيلية ، الأوضاع النهائية للحدود ، وضع سيناء ، وضع المصالح النفطية الإسرائيلية ، وأوضاع شرم الشيخ ، قوات السلام الدولية . والمعنى الأساسي هي في « اللهو الكبير » بين التنازلات العربية الرسمية وبين التصليب الإسرائيلي .. ولورد هذه اللهو لا تجد القنات الحاكمة الراهنة العنصرية والعنصرية الطبقية على الموقف الأميركي لقاء التنازلات المستمرة التي تقدمها ..

مجلس المنظمات الطلابية العربية بدشق

لصالح من تصفية اليسار في السودان ؟

نفسه لم تغفر (إلا من حيث ادراكها الطريقي) التي احتضنت الحزب الشيوعي السوداني والفصائل التقدمية الأخرى وساربت وراءها في بوابك أكتوبر الخالصة وبعثت مشاغل ماير ، وهي نفسها الجماهير التي تقف على كاهلها ، تحت أضواء مشاغل ماير - كنهها القاصلة في حق التقدميين الشرفاء .. وكلفتها تلك أن تنفك عما رمتها في ٢١ أكتوبر عندما واجهت وصالح عبود ووطنه العسكرية

يا جماهير احنا الخالصة ..

على من لا ترى سيكون الدور بعد الحزب الشيوعي السوداني لهم بالصالة والتفريب فكما لا يغفل أن الحزب الشيوعي السوداني هو أحد الفصائل التقدمية التي تبرز بحق جذور الديمقراطية الجماهيرية في الوطن العربي .. ومن الغباء أن لا تنسور أن ما يتم به الحزب الشيوعي السوداني لا يمكن أن يصيب سولو وإذا ما منه - القوى التقدمية الأخرى في الوطن العربي ، خاصة وأن شعار الحوجة الجديدة (من تحزب قد خان) II

أيهما القاضون التقدميون في العالم أن ما يحدث في السودان الآن لا يمكن نضله عما يحدث من فتح وتطهير في أقيسة قصر القبلية والشيوعيين والشيوعيين - على بعد القلة الحاكمة الصينية في العراق على الرغم من تسورها ببراعة تصفية فصيل الجماهير . أنه ابتداء واحد لقتل العمال في المغرب وتشريد التقدميين في البحرين ، وشرب الطليعة الفلسطينية الأردنية ونظمتها إندونيسية تسمى الإلارن ورمم العمال تحت انقضى المقام في موريتانيا والحادثة بإسقاط اليسار تهبها لضربه في ليبيا واهراب الحاضرين في تونس وحيلات احتواء القوة الكسوفية بشمال اليمن لصالح المرحية السعودية الصيلة .

أيهما القاضون التقدميون في الوطن العربي .. وتدين بشدة ما يرتكب الآن في السودان بحق الحزب الشيوعي السوداني لتعريضه بأن ذلك أيضا يعني تهوية لضرب كافة القوى التقدمية ، وبالتالي إهانة القرصة وتوسيعهاام المسد البيني الرجعي لسحق الجماهير وتفريب نظمتها وتصفية قضايها لصالح الصهيونية والإبريالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

أن الحاجة إلى وحدة القوى التقدمية لم تعد شعرا مرغوبا بقدر ما هو مبدأ يجب أن يركب خلاله فمن خلاله فقط تستطيع الجماهير حياة فصائلها التقدمية وهو الضمانة الآلية لقوت القرصة على القوى الخالصة للثورة من الأفراد بالفصائل التقدمية كلاً على حدة لفتتها وتنتهي معها تصفية الجماهير وجهودها لبناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد .

من أجل القضاء على الصهيونية والإبريالية والرجعية الصيلة واليمين المتصلب يا تقدمي الوطن العربي .. اتحدوا .. مجلس المنظمات الطلابية العربية طاقوت أرسل المجلس الموقر العالي إلى مجلس قيادة الثورة السوداني - المرفوض « نين ونستمرر العمليات القسوة ضد القوى التقدمية في السودان وعلى رأسها الحزب الشيوعي السوداني . نطالب بأبقائها نورا وبشر ألد البني داخل صفوف الثورة .

بعد التصليب الإسرائيلي الذي طالب بالاحتفاظ بوجود إسرائيلي في شرم الشيخ وإجراء تعديلات أساسية في الحدود ، كان خطاب السادات مفتوحا ، بشكل رئيسي ، على احتمال المراهنة على الموقف الأميركي . فإذا كان تعليق بمسألة تجديد وقف إطلاق النار في ٧ آذار قد جاء كخروج أخير أمام صمودات اللجوء إلى حرب الاستنزاف ، كوسيلة ضغط أمام التصليب الإسرائيلي ، فإنه ترك الباب مفتوحا لاحتمال آخر هو قيام الولايات المتحدة بضغط على إسرائيل بشأن مسألة الحدود .

وقبل الإعلان عن هذا الموقف المصري في ٧ آذار ، كانت الاتصالات المصرية - الإسرائيلية سواء من طريق الرسائل بين نيكسون والسادات التي أعلن عنها رسميا ، أو من طريق الاتصالات المباشرة (I) ، كانت هذه الاتصالات قد وصلت إلى ما سمي بالتعهدات الأميركية لمصر التي أشار إليها السادات في خطابه على الشكل التالي :

« نطالب الولايات المتحدة أن تؤدي إليها ، ونحن لا نلقي عليها فينا نحدد نحن مواصفاته ، وإنما نطلب إليها أن تلي بما تعهدت به لنا ... أن الولايات المتحدة تعهدت لنا بمباشرة خوسروما في الشهر الأخير ، بأنها تعارض وسوف تعارض مجددا الاستيلاء على الأرض بالقوة ، ولا تستطيع الولايات المتحدة أن تتربص من هذا التعهد أو تلتفت منه . ونحن في هذا لا نطلب منها أكثر من طاعتها ، وإنما نطلب مجرد ما تعهدت به أمامنا .. وإني قد قمت بالاتصالات مع المسؤولين الأميركيين » .

حقيقة التعهدات الأميركية

أن هذه التعهدات الأميركية لم تلت ، بالطبع ، لمة جهود دبلوماسية ذكية ، فالوقف الأميركي أخذ يتخذ مؤخرا نتيجة عابدين أساسيين مترابطين : التنازلات المصرية التي وصلت إلى حد القبول بعد اتفاقية سلام دائم مع إسرائيل ونهي حالة العداء والحرب بفصائل دولية ، وضبط المصالح النفطية الأميركية والاستثمارات الخارجية التي أصبحت تجد أن تلبين « السلام في الشرق الأوسط » ينتج أمامها مجالات واسعة لزيادة استثماراتها سواء في المنطقة العربية أم في داخل مصر نفسها .. (المهرور أن الشركات الأميركية تستثمر حوالي نصفها في مصر ، وقد قبلت مصر مؤخرا مروضها هامة من الشركات الأميركية والغربية كزيادة الاستثمار المتوولي وتوسيع التقيب) .

- وقد عبر دايد روكسر ، الذي يعبر عن هذه المصالح الأميركية في

١ - نصرت أخبار من القاهرة تقول أن روجرز زار مصر سرا واجتمع بالسادات في عزلة ، وأن محمد حسين هيك قام بزيارة سرية لواشنطن .. وقد جرت هذه الاتصالات قبل أيام من موعد ٧ آذار .

أصداء تطورات الوضع اللبناني في حزب الكتائب



ويأتي هذا المؤتمر في سياق حملة سياسية وإعلامية واسعة، تناولت فيها الكتائب عددا من المشاكل الطويلة المطروحة حاليا، كالاجور وارتفاع تكاليف المعيشة والتعليم. وكذلك مسائل كالصحة الى الزواج المدني الاختياري، واعتماد الاحزاب قاعدة الانتخاب النيابي، في هذا السياق ايضا، عقد حزب الكتائب مؤتمرا ضم ممثلين عن التجار والصناعيين واصحاب المدارس والطالبات والفتيات «للتشاور حول افضل الحلول لوضع حد للامباء المعيشية المتزايدة وبشكله ارتقاء الاسعار».

وقد بدأ هذا المؤتمر في سياق حملة سياسية وإعلامية واسعة، تناولت فيها الكتائب عددا من المشاكل الطويلة المطروحة حاليا، كالاجور وارتفاع تكاليف المعيشة والتعليم. وكذلك مسائل كالصحة الى الزواج المدني الاختياري، واعتماد الاحزاب قاعدة الانتخاب النيابي، في هذا السياق ايضا، عقد حزب الكتائب مؤتمرا ضم ممثلين عن التجار والصناعيين واصحاب المدارس والطالبات والفتيات «للتشاور حول افضل الحلول لوضع حد للامباء المعيشية المتزايدة وبشكله ارتقاء الاسعار».

اللبناني، بما فيها احزاب هذا القطب العام ومؤسساته «الخاصة».

د - من جهة أخرى، وبموازاة هذه التحولات، شهدت التحركات المطالبة خذرا نسبيا من الاتساع شمل الى جانب الفئات البورجوازية الصغيرة تحركات عمالية مطلية ولو جزئية - باستثناء مسألة الضمان الصحي - الامر الذي اكد مسلي الحاجة الى تقديم حلول ذات مدى اوسع ووسائل «حوار» احدى مسن الحلول والوسائل التقليدية. وتكتسب هذه المسألة أهمية أكبر - من وجهة النظر الكتائبية - اذا تفكرنا ان حزب الكتائب يضم برغسم قاعدته الطائفة المختلفة، بل تبعا لها فئات بورجوازية صغيرة متنوعة وواسعة نسبيا - الحامين المهنيين الطلاب العريين الموظفين الخ... تتوافق مصالحها، مع الحركة المطالبة التي بلغت مرحلة متقدمة في الاشراف الماضية. كذلك، ينعكس تضارب مصالح هذه الفئات مع الشرائع الرأسمالية الكبيرة والاحتكارية في تناقضها مع بنية حزبية وقيادية، ترتكز بالدرجة الاولى الى اعطاء الرأسماليين اثنين للكتائب والى مفاتيح

البقية على الصفحة ١٣ -

بعض المعلومات عن عدد من القادة الكتائبيين

١ - جوزف شامدر :

عضو المكتب السياسي لحزب الكتائب ونائب الامين الكتائبيك عن دائرة بيروت الاولى، وهو محام لعدة شركات منها على سبيل المثال : شركة «كوبان تروينغ اينستانت» وهي شركة اميركية كانت تعمل في كوبا . وهو عضو في مجلس ادارة «شركة فينان المقارية» وهي تعمل في المقارعة العقارية . وهو رئيس اللجنة البرلمانية للمال واهداهر الدافعين من بين اركان الكتائب عن مشروع ضمان الراسمائل الاجنبية، وهو ليس غريبا على من له ارتباطات جوزف شامدر بالشركات والمصالح الاميركية . وهو حائز على وسام ايراني من درجةعالية.

٢ - انطوان جزار :

محام - عضو المكتب السياسي في حزب الكتائب . الى الحديث عن «الثورة من فوق» وعن نضاد الادارة، وتضخم موازنتها وعدد موظفيها مروراً بالادارة الفلاد - الطلابية - البيئية «حركة الوحي» مثلا، الى مواقع لم تلبسها في السابق، يبدو ان هذه الظواهر الجزئية تعكس تكاف اطراف النظام مع حاجيات ومهام مرحلة متميزة نسبيا من تطوره . مما جعل العمال التي خلقت هذه الحاجات الجديدة وما هي العوامل التي ساعدت في ابراز هذه الحاجات الان ؟

على الصعيد الاقتصادي شكل انهيار انترا علامة مميزة في طريق تطور الاقتصاد الرأسمالي في لبنان اذ سيطر الانواء مباشرة على وجود ثروات واسعة في البنية الاقتصادية ولديها مجموعة من العوامل البعيدة المدى : ١ - التحولات الاقتصادية في المنطقة العربية التي شملت تراجع الطلب على الخدمات التجارية الثابتة وتراجع الراسمائل العربية عن ابداع اموالها في بنية مصرفية «لاعتقالية» الى حد كبير .

ب - تاثيرات السوق المالية وصلاتها المباشرة مع هذه الراسمائل الغربية . هذه التحولات اكدت على ضرورة المزيد من «عقلة» النظام الاقتصادي سواء على صعيد الراسمائل الرأسمالية الخاصة او بالتمسك للعود الذي تلعبه الدولة في دعم هذه

الكهرباء وبقية الصالح المستقلة

مؤامرة تلزيم الضمان الصحي لأرباب العمل مستمرة

ادارة الضمان بكل راحة ..

القضايا المطروحة وممارسات المجلس التنفيذي

رغم قرار مجلس القديوين بالاجماع برفض اجراء عقد خاص يؤدي الى تلزيم تنفيذ الضمان الصحي لادارة الكهرباء، بالرغم من هذا القرار الصلي الواضح فان الممارسات ما تزال تحرك بهارة لكسره وتنفيذ مشيئة الادارة دون ان يحرك المجلس التنفيذي ساكنا باستثناء الرضى اللفظي لهذا التلزييم . وتتمثل هذه الممارسات بالاعمال التالية :

المكثفين بلاحقة معاملات العمال في الضمان الصحي

توقيف الادارة للموظفين، والذين يشكلون صلة الوصل بين العمال والضمان مما أدى الى تضرر العمال وتشويشهم وشيخاع بعض حقوقهم، وغرض الادارة واضح من ذلك : اشعار العمال بان الصلة مع الضمان ترهقهم وتؤخر معاملاتهم وتؤدي احيانا الى ضياع حقوقهم !!

افرار الادارة على حرمان العمال من حرية اختيار الطبيب، والزامهم بالذهاب الى طبيب المؤسسة الذي هو في نفس الوقت طبيب ضمان تحت طائلة حرمانهم من المكتسبات التي تريد عن تقديمات الضمان (نسبة ٢٠٪ الاساتية) .

افرار الادارة على تحديد نسبة الاشتراك الضمان بواحد ونصف بالمئة، ورغم ان مكتسباتهم المسبقة لا تقضي بنفع هذه النسبة، ومطلب العمال هو ان يدفعوا اشتراكا يحدود النصف بالمئة على ان تحصل ادارة الكهرباء نسبة الفرق لان هذا الفرق يغير من المكتسبات السابقة . رغم جو البلبلة والتشويش الذي تزرعه الادارة بين العمال لم تجرؤ قيادة القلبية حتى الان على اقيام بتسلطات اعلامية واعمال محددة وجريئة لانضال وضع خاتمر الادارة على الضمان الصحي وذلك خوفا من انهاء نسبة الاشتراك من ١ ونصف الى نصف بالمئة مع تعميل ادارة الكهرباء الفرق بين التستيين . واعطى مجلس القديوين قيادة القلبية مهلة اسبوعين لاتقارح هذا المطلب تحت التهديد بالاضراب . علما بان قيادة القلبية لم تجرؤ خلال كل المفاوضات التي دارت وما تزال تدور حتى الان بيسن ادارة الضمان ومدير الكهرباء لحدود على اصدار بيان يستنكر فيه المساموات الجارية لتلزييم الضمان .

وفي المسابع من الشهر الجاري اعطى المدير امرا الى الموظف المختب من قبل الصلحة للعمال مع الضمان، بالتوقف عن استقبال المعاملات . فهاج العمال، وذهب الى المجلس التنفيذي يطلب مقابلة المدير، الذي رفض ان تتحمل الصلحة دفع ثمن الفواء للمصليات والمستشفيات، واصر على ان الحقوق المكتسبة لا تمنع العمال تقديم مائة بالمئة التعاق اي طبيب بل اطياء الصلحة فقط . يعني انه اذا اردتم الضمان ستتميلون ٢٠ بالمئة اجرة الطبيب . وانتهى الاجتماع بقول المدير : «الذهبوا وخذوا حقوقكم من عند الله» . وعلم فيها بعد ، ان المفاوضات قد تجدت بين المدير العام لحدود ومدير الضمان منصور لاجراء عقد خاص، ولكن الخلاف الذي منع الاتفاق حتى الان يسدور حول سعر التلزييم، لذلك لا يوفر لحدود فرصة لبليلة العمال وتشويشهم لينتسب له مساواة

الى الجو العام في الصلحة، بعد القشاش حول التلزييم وخطورته، برزت تساؤلات حول من يدفع للمصليات والمختبرات والمستشفيات وماذا حل بالحقوق المكتسبة التي تفوق تقديمات الضمان «تطبيق مائة بالمئة للعمال مع الاستشفاء والادوية وطب الانسان والمختبرات...» اضافة الى الاتجاه العام حول السمي لتخفيف نسبة اشتراك العمال في الضمان الى نصف بالمئة على اساس المكتسبات السابقة ونسبتها من تقديمات الضمان . وفي «الحوار السري» بين اعضاء المجلس التنفيذي والمدير العام حول هذه الامور، تصطب المدير ككلمة، وفي المجلس التنفيذي مترددا ككلمة .

تكان عدم التزام المدير للضمان الصحي اصابه بطنة فاخذ يصب فيه على القلبية والمصال، وانتهى الحوار، بكلمة المدير : «تفضلوا... انزلوا انتهى الوقت» . وهكذا طرحت القلبية بكسورة الجناح . ولكن الحبل لم يقطع فعاد المجلس التنفيذي يطلب موعدا اخر واستنادا الى مطالبات خطية . وفعل قدم المجلس التنفيذي تعاددا بالمكتسبات السابقة راجيا من الادارة العفاهة عليها .

وفي اول هذا الشهر حدث اجتماع لمجلس القديوين، حول موضوع الضمان ايضا . وطرحا ما يشي أي من اعضاء المجلس التنفيذي الى ما تقدمه من اعانات من المدير العام لحدود . كان الاتجاه العام يدعو الى اقرار المكتسبات بأسرع وقت والسعي لخفض نسبة الاشتراك الى نصف بالمئة . في مثلث الصلحة الطبيب، من الاضل البقاء في الصلحة «انه ليس لدى العمال ه ليرات لينفهمها الطبيب» . فمن الاضل البقاء في الصلحة «الطبيب» اي تحت الوصاية . وبعد نقاش أقر مجلس القديوين بالاجماع رفض التلزييم مع المحافظة على المكتسبات السابقة والاحتفاظ بتقديمات الادارة الاضائية وعدم ادفع المياش لطبيب والمستشفى ويبدل النصف، وتغني نسبة الاشتراك من ١ ونصف الى نصف بالمئة مع تعميل ادارة الكهرباء الفرق بين التستيين . واعطى مجلس القديوين قيادة القلبية مهلة اسبوعين لاتقارح هذا المطلب تحت التهديد بالاضراب . علما بان قيادة القلبية لم تجرؤ خلال كل المفاوضات التي دارت وما تزال تدور حتى الان بيسن ادارة الضمان ومدير الكهرباء لحدود على اصدار بيان يستنكر فيه المساموات الجارية لتلزييم الضمان .

وفي المسابع من الشهر الجاري اعطى المدير امرا الى الموظف المختب من قبل الصلحة للعمال مع الضمان، بالتوقف عن استقبال المعاملات . فهاج العمال، وذهب الى المجلس التنفيذي يطلب مقابلة المدير، الذي رفض ان تتحمل الصلحة دفع ثمن الفواء للمصليات والمستشفيات، واصر على ان الحقوق المكتسبة لا تمنع العمال تقديم مائة بالمئة التعاق اي طبيب بل اطياء الصلحة فقط . يعني انه اذا اردتم الضمان ستتميلون ٢٠ بالمئة اجرة الطبيب . وانتهى الاجتماع بقول المدير : «الذهبوا وخذوا حقوقكم من عند الله» . وعلم فيها بعد ، ان المفاوضات قد تجدت بين المدير العام لحدود ومدير الضمان منصور لاجراء عقد خاص، ولكن الخلاف الذي منع الاتفاق حتى الان يسدور حول سعر التلزييم، لذلك لا يوفر لحدود فرصة لبليلة العمال وتشويشهم لينتسب له مساواة

وفي المسابع من الشهر الجاري اعطى المدير امرا الى الموظف المختب من قبل الصلحة للعمال مع الضمان، بالتوقف عن استقبال المعاملات . فهاج العمال، وذهب الى المجلس التنفيذي يطلب مقابلة المدير، الذي رفض ان تتحمل الصلحة دفع ثمن الفواء للمصليات والمستشفيات، واصر على ان الحقوق المكتسبة لا تمنع العمال تقديم مائة بالمئة التعاق اي طبيب بل اطياء الصلحة فقط . يعني انه اذا اردتم الضمان ستتميلون ٢٠ بالمئة اجرة الطبيب . وانتهى الاجتماع بقول المدير : «الذهبوا وخذوا حقوقكم من عند الله» . وعلم فيها بعد ، ان المفاوضات قد تجدت بين المدير العام لحدود ومدير الضمان منصور لاجراء عقد خاص، ولكن الخلاف الذي منع الاتفاق حتى الان يسدور حول سعر التلزييم، لذلك لا يوفر لحدود فرصة لبليلة العمال وتشويشهم لينتسب له مساواة

ضالة المبلغ كانت الغرض متاحة أمام الادارة، لتقوم بمصليات الكومسيون والاتفاقات السرية والتمييز في المعاملة بهدف تنفيع الالتزام وتطويع العناصر الصلبة عملا بالمال القاتل «من يحكم الاذواق يحكم الاعمال» . فما ان طرح المبدء بتنفيذ الضمان الصحي في اول شباط حتى برز في الصلحة تياران :

● اولها : الاكثوية الصلحة من العمال ومجلس القديوين تطالب بالتطبيق الشامل للضمان دون عقد خاص او تلزيم، والمصادرة وصاية الصلحة الطبية في الكهرباء . والثاني : التيار الداعي الى ابقاء الصلحة الطبية في الصلحة تحت رقابة الادارة من طريق التلزييم . ويضم المدير ورؤساء المصالح وبعض الالتزام في قيادة القلبية ايضا (تيار اقلية)، ولذلك بددت حملة تشويش وتشويه للضمان في ظل الجهل العام بخصايته، حيث لم «تترعب» لا اعلانية مركزية، خاصة بعد ان جمع مدير الكهرباء «الدمى» من رؤساء المصالح - واعطاهم الاوامر بضرورة تطبيق ما امكن من المواطنين وبشئ الضغوط، بغية اجراء استفتاء حول الانتماء للضمان او التلزييم . حتى هذه المحاولات لم تكن القلبية قد تحركت بعد، بينما كانت المفاوضات بين مدير الكهرباء يدع لحدود الضمان الصحي تلك على اقرار عقد الالتزام، طبع قبل عرض المجلس التنفيذي للقلبية، على تأجيل موعد تطبيق الضمان في الصلحة الى ٢٢ شباط بجهة ترتيب الاوضاع بين المصلحة والضمنا مع بقاء حملة التشويش من صفح البين وغلة صفح (المسار) . ومرة أخرى خضع المجلس التنفيذي لرقبة المدير وصدق العمل للصلحة الطبية الى اول آذار . وفي هذه الفترة، وحيث ان نيا التفاجيلات لسم يغير به مجموع العمال فان بعضهم وقع في اكثر من مازق بين معاملات الضمان والصلحة ادت الى خسارات مادية .

الاختلاف على سعر البيع

ولكن لحسن حظ «قيادة القلبية» لم يتم الاتفاق مع الضمان للخلاف على سعر التلزييم فإخير منصور مدير الضمان الصحي عرض ٨٢ ليرة من كل مضمون اي ٨٧٠ اف ليرة سنويا، بينما طلب الشيخ بدع لصود ٩٢٠ اف ليرة سنويا .

ولا تثلت الماثلات زال الكومسيون من مجلس القلبية وانبرى يرفض جود التلزييم شغيا موقنا العمال خطيا بطول تطبيق الضمان مع الحفاظ على المكتسبات السابقة والخصوص منها في قانون الضمان (بيان القلبية ٢٨-٧١) . وقد سبق للملك جلسة لمجلس القديوين لشرح هيئات الضمان بين اقلية وشوشة واكثورية مرة . انتهت باعلان احد اعضاء القلبية ان القضية حلت ولا حاجة لاراء القديوين لان الضمان دفع سحرا لم تقل به الصلحة .

بدء التطبيق ثم التوقف :

بعد بدء التطبيق الفطسي للضمان في اول آذار، وشعور بعض العمال بالمؤسوسهولة المعاملات والفائدة المبنية من وراءها .. اشدت

ما ان انحسم الصراع الذي سبق البدء بتنفيذ الضمان الصحي في اول شباط، لصالح تنفيذ من قبل ادارة الضمان الصحي، وليس من قبل الشركات الاميركية والاوربية التي قدمت استعدادهما لالتزام منذ مدة وضغطت في هذا الاتجاه، حتى تراعى للعض بان المعركة قد انتهت لصالح العمال وضد مصلحة الشركات الاجنبية التي كان من كبار المؤيدين لتلزييمها جورج أبو عضل (محتكر الدواء وممثل الحكم في افريقيا !!) . ولكن قبل ان ينجلي غبار المعركة تبين ان الاطراف التي عقدت اتفاقا من ارباب عمل وقيادات نقابية وممثلي الدولة، قد فتحت ثغرات واسعة فيه بهدف التلزام منها لتفريغ المكتب من جزء اساسي من مضمونه، فكان ان عانت قضية تلزييم الضمان لارباب العمل لا لتطرح في سوق الكلام من جديد ومستوى التنفيذ البائس من جانبهم .

ففي المصالح المستقلة يعمل الخدراء والادارات بكل تروهم ووسائلهم لاجراء عقود خاصة، تنقل صلاحيات التنفيذ من ادارة الضمان الصحي اليهم، ومن الاسباب التي تدفعهم لذلك :

● كون التزام ادارات المصالح لتطبيق الضمان الصحي يعني عمليا اخضاع العمال لوصاية المكاتب الطبية التي مارست سابقا وتمارس الادارات، من خلالها، عمليات ضبط واخضاع العمال لشيئتها .

● التروال التي يجنيها الخدرون ورؤساء المصالح الطبية (كأرباب عمل) من المضمون مع المستشفيات والمصليات والطباء المختارين، اضافة الى ما يجنونه من هذا التلزييم الذي يتلزم الدولة للكونتروالات نفوذ الاحتكاري الى جميع العاملين في البقاع على جميع المستويات من تسليف بغوالسد مرتفعة وتسويق وتوريد واسمدة وغيرها .

● والمخوف انه من انسياء القالب والموزير القهي جوزف ابو خاطر الذي جنى واداه اربابها طائلة في القطاعات غير المنجسة كالقجارة البحرية والتبيل والمصارفة العقارية والمالية .

● بالبعيل والبطاطا المتفردين من مصر فندما كان ابو خاطر سيرا في الجمهورية العربية المتحدة .

● الفاياس ربابي :

احد الخفياء المجهين المشهورين للكتائب وقد خطب في عيد العمال وهو سفير سابق للبنان في ألمانيا الغربية والارجنتين وقد طرد من المسك الجبوقاسي اثناء اظهير سنة ١٩٦٥ وذلك بسبب بيعه الشيفرة (مصلحات سرية بين السفارة ووزارة الخارجية) - نسي السفارة في بون لاهدى المخابرات الغربية .. ويظهر ان علاقة الكتائب الصعبة بالمالية الغربية كان يؤمنها الياس ربابي ..

● وهو عضو في مجلس ادارة بنك بيلوس مع الشيخ خليل بطرس الطوري .

● هائل على وسام من ألمانيا الغربية .

● عضو المكتب السياسي في حزب الكتائب .

الدولة واللجنة التنفيذية للاتحاد "تعالج" قضيتي المشاركة والعُمداة : المطلب الرئيسي يغيب وراء المسائل الثانوية

عندما تكون السمة المميّزة لتحرك طلاب الجامعة اللبنانية من أجل حل مشكلة الخريجين والقضاء على البطالة التسيي وتنظروهم هي تماسك التكتلي، فلا يعود مستغرباً أن تبرز مطالب وقضايا ثانوية بالنسبة لضمون التحرك الأساسي، فتتخذ أهمية ما كانت لتصلها لو أن التحرك يستند إلى قاعدة طلابية متماسكة فعلا حصول مطلبها الأساسي .

وهذا بالطبع رهن بشروط ما تزال الخطوات التي اتخذت حتى الآن لا تسع بتوفيرها . من هذه المطالب الثانوية التي برزت أثنان : الأول يتناول مسألة المشاركة الطلابية في مجلس إدارة الجامعة ومجالس إدارة الكليات ، والثاني يتعلق بموضوع تعيين عمداء الكليات . إلى جانب ذلك ، فهناك موقف أساتذة الجامعة اللبنانية الذي طرحه التحرك الطلابي الأخير ، دون أن يتمكن من توضيحه ، هذا الموقف الذي يبدو مستغرباً ، إذا ما أخذت الأمور بنظرها ، وذلك نظراً لارتباط التحركات الطلابية السياسية بمواقف الأساتذة ، وخصوصاً أساتذة كلية العلوم .

من هنا ، فالتنازل عن هذه المسائل الثلاث ، انطلاقاً من الجدل الدائر حولها والحجم الذي تتلوه .

أولاً : المشاركة في مجالس الإدارة :

تقبل تساؤل بمسألة مشاركة الطلاب في مجالس الإدارة نجد الإشارة إلى الصلاحيات التي تتمتع بها مجالس إدارة الجامعة . فالاستقلال المالي والإداري للجامعة اللبنانية هو كلام قيل ويقال ولكنه ليس أمراً حاصل بالفضل . إذ أن الجامعة ممن التامين المالية والإدارية ما زالت في تبعية شبه كاملة للدولة ، فهي التي تعد ميزانيتها وليس للجامعة الصلاحية إلا لجهة توزيعها . أما الأمور الإدارية الأساسية فهي الأخرى بيد الدولة (تعيين الأساتذة والعمداء ، إنشاء الكليات ... الخ) .

من هنا ، فتلطوح مشاركة طلابية في مجالس إدارات صلاحياتها منها صلاحية التقرير في الأمور الأساسية التي تتناول الجامعة . وليس غريباً ، في مجال التقييم على ذلك ، أن نقف من الأسلاك قبلنا المشكلة المراهنة ، مشكلة الخريجين سواء لجهة العمل الجاري لها (دور الجامعة اللبنانية وعلاقتها بالانج) أم لجهة الحلول الجزئية . فالمجالس المذكورة ، كما يبدو بوضوح ، لا حول لها ولا قوة إزاء هذه المشكلة (١) .

١ - لا يعني هذا أن يمل مجلس الجامعة بمسألة عمل الخريجين . بل يعني أن تستطيع الجامعة إعادة النظر في أوضاعها الطلاب لرائق العمل ، والجواب على المعاجات الإنتاجية الحالية ، والفرورية .

المركزي بالنسبة إلى موظفي الجامعة الفنيين والإداريين .

هذه الفقرات تتناول إذن الأمور الأساسية في صلاحيات مجلس الجامعة وهي بالضبط المشاكل التي يواجهها الطلاب وأمامها ، وعند هذه الحدود ، يتحول ممثلو الطلبة إلى مستشارين أي « شراية خرج » . وهنا يصح المشروع عن إرادة أصحبه بشكل واضح ، هذه الإرادة التي حاول أن يخفيها في عملية تأليف المجلس عبر التضييل . فماذا يبقى للطلاب من صلاحيات المشاركة عندما تستثنى هذه المسائل ؟ تبقى أمور من نوع « قبول التبرعات » ، و « الإشراف على إدارة أملاك الجامعة » و « تقرير أمانة الدعوى والنفاد عنها » ... الخ .

لماذا يتناول المشروع ؟

١ - في تأليف مجلس الجامعة : ينص المشروع على أن المجلس يتكون من ثلثات ثلاث : الإداريين (رئيس الجامعة والعمداء) وممثلين عن الأساتذة والطلاب . أما العدد فهو بحسب الوضع الحالي للجامعة ٢٥ عضواً تتوزع بشكل يعطي الإدارة حصة الأسد (٩) بينما

يتمثل كل من الأساتذة والطلاب بنماتية أعضاء ، بذلك سيد ممثلو الطلبة أنفسهم أقلية بصورة دائمة خصوصاً عندما تلمح المسائل الأساسية . إذ أن تحالفها سينشأ حكماً بين الإدارة والأساتذة وذلك تبعاً للمصلحة بينهما وفي مجلس صندوق الضمان سابقاً لا تكذب .

٢ - وإذا كانت نسبة التمثيل في المجلس على هذه الصورة ، فمماذا من صلاحيات ممثلي الطلاب ؟

هذا ما يتناوله التمهيد المضاف إلى المادة ١٧ من القانون . « ينتج ممثلو الاتحاد .. بكل الصلاحيات والمهام التي ينتج بها بقية الأعضاء والخصوص عليها في هذه المادة ، ما من الصلاحيات والمهام والخصوص عليها في الفقرات الرابعة والخامسة والسادسة عشرة الواردة أعلاه ، حيث تكون لهم أصوات

استشارية فقط » . أما الفقرات المذكورة والتي تخرج من دائرة حق التقرير لممثلي الطلبة فهي تتناول :

- الفقرة الرابعة : « ترشيح الهيئة التعليمية وسائر أفراد الملك الفني » .

والفقرة الخامسة : « الموافقة على مناهج الدراسة وبرامجها »

والسادسة : « تقرير التعاقد مع الذين ترشحهم الكليات والمعاهد للعمل في مختلف النشاطات الجامعية » .

أما الفقرة السادسة عشرة فتعني على أن مجلس الجامعة يقوم بهما مجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش

وهم يمكن أن يراود مخيلة الطلاب بشأن المشاركة فيها أو مراقبة نتائجها بآية صورة كانت ، وليطلق يد الإدارة والأساتذة دونها مراقب .

وهكذا استبعدت الأمور الأساسية بصورة قاطعة من مجال مشاركة الطلاب . وكانت عملية الاستبعاد هذه حيلة أنفاج بين ممثلي الطلاب (عبر اللجنة التنفيذية) ومجلس الجامعة ، معتبرين ، طبعاً ، أن الحركة الطلابية ما زالت قاصرة عن ممارسة مسؤوليات رئيسية « مغفلين » أن الحركة الطلابية هي التي أوجدت الجامعة ، وهي التي ناضلت من أجل إقرار الملك التعليمي المفرغ وهي أيضاً من يطرح ضرورة تغيير البرامج والمناهج وهي التي تتحرك فعلاً ومنذ سنوات من أجل تطوير الجامعة اللبنانية . بينما كان العمداء والأساتذة ، في معظمهم ، وفي أغلب الأحيان ، ضد هذه التحركات .

على أي حال ، فاللجنة التنفيذية التي انضمت خطوة « كالاختلال » وبالشكل الذي مارست فيه هذا الاختلال (أعطاه إعادة ... الخ) . لم تكن لتخلل أنها قادرة فعلاً على أية ممارسة جديّة تتعدى إطار التلمهي بالشكليات . لذا أتى فيها للمشاركة المقترحة منسجماً مع نوعية فطرتها الصليبة .

لقد كانت مسألة المشاركة في مجالس الكليات والجامعة جيدة على الحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية والقبول بها يتشكل تنازلاً من جانب الإدارات ، تنازلاً شكلياً ليس إلا . ولذا لم يتنازل رئيس الجامعة أن يظهر اغتيابه ككيفية حسم هذه المسألة المطروحة منذ سنوات . فقد صرح قائلاً : « إن الحوار مع هؤلاء (عناصر اللجنة التنفيذية) يؤدي إلى أحسن النتائج .. واجتماع اليوم كرس إحدى الامنيات الكبرى التي تضمنتها في حياتي » . هذه آمنيات الحركة الجامعة ! .. أما آمنيات الحركة في مجالس الإدارات فهي رهـن بنضالها ، وهي أن تتحقق بالحوار حقاً ، ولا عن طريق قيادة (محاوره) أيضاً .



أحد العمداء الطلاب يحيط به مساعدين من الطلاب

ثانياً - مسألة تعيين عميد أصيل لكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية :

هذا « المطلب » كان من جملة المطلب التي ادّرجتها اللجنة التنفيذية لاتحاد طلاب الجامعة اللبنانية ونقلت قيادة التحرك الطلابي على أساسها ، وذلك تحت عنوان المطلب الثورية وعلى قدم المساواة مع مطلب تعيين الخريجين لكل الكليات . وهكذا تكون الحركة الطلابية ، عبر « قيادتها » ، قد رفعت « مطلب » تعيين عميد أصيلين في وجه الدولة ، في حين أن هذا المطلب هو مطلب الدولة أساساً ! فملاحة الوصاية الكلية بين الدولة والجامعة أن من الكلية المالية أو من الكلية الإدارية تجعل من العمداء منتخبين « أصيلين » لسياسة الدولة القطعية . وهذا الموقع الذي يحتله السيد في العلاقة بين الجامعة والدولة يجد ربركاته في كون تعيين العميد واستمراره في منصبه وتوقيته مسائل تلك الدولة وحدها الكاتبة الفعلية في تقريرها . ألم يصعب ادّعاء أن (بروس) رئيس الجامعة اللبنانية بعد أن أثبت كفايته في تنفيذ سياسة الدولة القطعية وهذا الموضوع هو ما أثير حول تعيين عميد الحقوق ، في العمل الطلابي ، ألم يصح وزيراً (وبروس) بعد أن أثبت جدارته في العمل على تفكيك التماسك الطلابي وبعد أن أثبت أنه الخادم الأمين ، الخلع للدولة .

ويتجسد العمداء بصلاحيات واسعة فهم رؤساء مجالس إدارة الكليات وأعضاء حكماً في مجلس إدارة الجامعة . والذي يجمعنا تنازل هذا الموضوع هو ما أثير حول تعيين عميد أصيل لكلية الحقوق من مسائل مختلفة ، عين بصورة واضحة هذه الحقيقة . فهذه المسألة دوفت الدولة على اعتماد يوم كامل ولم تحسم بصورة نهائية حتى الآن ، فالوزراء بمسند انتهاء اجتماع مجلسهم يملكون تعيين روجيه شدياق عميداً وصاحب سلام في الصباح يعني بذلك تعيين قتيان كروز . ومصادر القصر تكتب الاثنين ويضع لها الأمين العام لمجلس الوزراء . ورئيس الجامعة لا علم له بتعيين عميد أصلاً . ومصدر المصادر الخفية يشير إلى خلاف بين المسؤولين حول الشخص الذي يجب تعيينه .. الخ . فما هي حقيقة المسألة ؟ عندما طرحت اللجنة التنفيذية هذا المطلب كتتتير من طرف غني المسمى هذا المطلب كتتير من طرف غني المسمى أشخاص معينين . وعندما أصبح المطلب أمام الدولة لم تجد فيه إلا مجالاً للتفكيك وحفر الآلام والمخاض . فالمشروط الواجب توفرها في الشخص المطلوب لتفكيك بالثنين :

١ - أن يكون من المعاصير والأزلام .
٢ - أن يكون متدياً لطاقة معينة .

وأصططحت هذه الأسس بمسألة التفاهة العلمية ، فالعميد ، تبعاً لنظر هيئة القضايا والتشريع ، يجب أن يكون برتبة استاذ إذا كان من الأساتذة الداخليين في الملك . وقتيان كروز مصنف كاستاذ مساعد . هنا حاولت الدولة التلمس بالاتيان بمسند من خارج الملك نوعاً الاختيار ، تبعاً للتسلي أيها ، على روجيه شدياق . إلا أن تعيينه واجه عقبات

من نوع آخر ، فتعيينه بصفته قاضياً يجب أن يتم بعد أخذ موافقة مجلس القضاء الأعلى ، هذا إلى جانب أن مجلس الجامعة كان قد اقترح أربعة أسماء من أساتذة الملك (٢) . عندها بدأت الدولة تفتش من خارج ، فأهدت الاثنين (كروز أو شدياق) يجب أن يبين مهما كانت شروط تعيين . وهي شروط تعديلها أو الإيمار لمجلس الجامعة بتصنيف قتيان كروز . وهكذا اتخذت مسألة تعيين عميد وجهة انتصار الطائفية والمصوبية على الكفاءة العلمية .

هذه قاعدة لا تتبد عنها الدولة في أي من أداراتها ، فهي حين تقصص شروطاً تضمنين بنداً يتعلق بالكفاءة العلمية تتجاوزها أو تحتال عليه لتنفيذ ما هو مرتبط بأساسي وجودها مفصحة عن عجزها التام عن تجاوز هذا الواقع المختلف .

ثالثاً - موقف الأساتذة :

في الوقت الذي يضرب طلاب الجامعة اللبنانية ويتطالعرون طارحين مصيرهم بعد اقتراح على بساط البحث ، وهم الذين يحلون أجهزة منحتهم الجامعة أيها ودرسهم استاذتها المصنوع ، في العمل الطلابي ، ألم يصح وزيراً (وبروس) بعد أن أثبت جدارته في العمل على تفكيك التماسك الطلابي وبعد أن أثبت أنه الخادم الأمين ، الخلع للدولة .

هذا الموقف الذي يتخذه أساتذة الجامعة حيال التحرك الراهن للحركة الطلابية (وهو تحرك يتناول القيادة من وجود الجامعة اللبنانية أساساً) يطرح تساؤلاً كان من المفترض أن تكون مهمة الأساتذة الإجابة عليه : هذه الجامعة تعطي إجازات للعمل أم للبطالة ؟

أما وقد استنكف الأساتذة من الإجابة فالتنا نرى من السوري تناول الموقف السدي انطوخ . هذا الموقف يطرح مسألة علاقة الأساتذة بالحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية . وإذا كانت هذه العلاقة تبرز في العصر الراهن بشكل كلياها من جانب الأساتذة حيال مسأ بطرعه ويناضل من أجله الطلاب - فهذا الاختلاف في المواقف يجد جذوره في انحراب الخمسين يوماً عام ١٩٦٨ . فأساتذة الجامعة ، بقيادة أساتذة كلية العلوم (ويشكل خاص الثلاثي مشربة - نقي الدين - سلوب) ، لم يطرحوا مسألة الملك التعليمي المفرغ ولا هم أيدياً بشكل واضح وصريح هذا المطلب عندما طرحته الحركة الطلابية . بل أنهم على

١ - تشير إلى أنه يوجد في الجامعة بين طم برتبة استاذ ولتكم في الواقع أدنى مستوى بكثير من محم .

وأصططحت هذه الأسس بمسألة التفاهة العلمية ، فالعميد ، تبعاً لنظر هيئة القضايا والتشريع ، يجب أن يكون برتبة استاذ إذا كان من الأساتذة الداخليين في الملك . وقتيان كروز مصنف كاستاذ مساعد . هنا حاولت الدولة التلمس بالاتيان بمسند من خارج الملك نوعاً الاختيار ، تبعاً للتسلي أيها ، على روجيه شدياق . إلا أن تعيينه واجه عقبات

١ - تشير إلى أنه يوجد في الجامعة بين طم برتبة استاذ ولتكم في الواقع أدنى مستوى بكثير من محم .

جمعية الصناعيين والضمان الصحي : محاولات أصحاب العمل لكسر المكعب العمالي مستمرة .

الضمان ، في ١٨ آذار ، عقدت جمعية الصناعيين جمعية عمومية استثنائية ، حضرها ٢٠٠ من أصحاب المصانع ، لتحاول عرقلة تنفيذ الضمان الصحي مجدداً . وكانت قد هيات للاجتماع بتصريحات وتهديدات اظهرا الانتعاج عن دفع الاشتراكات إلى الصندوق ، من العمال الأجانب . وقد حاولت التصريحات تنفيذ هذا التهديد المالي للصندوق بالتكسر « انسانية » من ضرورة ربط الاشتراكات بالتقديرات : لا يجوز أن يدفع العامل السوري هراً بالقة من أجره اشتراكاً لصندوق الضمان دون أن يقدّم له الصندوق التعويضات التي يقدمها للعامل أو المستخدم اللبناني .

لكن كذب هذه الأفكار « الإنسانية » يبرز في الحل المقترح : فالصناعيون لا يصرون مثلاً على ضرورة الدفع إلى العمال العرب ، بل هم يصرون على أن لا يدفعون هم الاشتراكات عن العمال .

وقد وجد الصناعيون في هذه المسألة باباً جديداً يستفيدون منه تعطيل صندوق الضمان . فالصانع اللبناني ، لا سيما في بيروت وطرابلس ، تستخدم نسبة مرتفعة من العمال السوريين والفلسطينيين . وتشكل الاشتراكات التي يدفعها العمال أنفسهم ، أو يدفعها عنهم أصحاب العمل ، جزءاً هاماً من واردات صندوق الضمان . وقد حاولت الدولة استغلال أوضاع العمال العرب ، وعدم استقرارهم ، لتولم الصندوق بلا مقابل من تقديرات . بذلك تستطيع أن تخفف اشتراكات أصحاب العمل . وهي قد خففتها بالفعل ، معرضة الصندوق لخطر العجز . بعد أن عرضته للخطر نفسه بتراجعها أمام تجار الدواء .

لكن الجمعية المصومية التي عقدتها الصناعيون أبرزت جوانب هامة في النقاش بين أصحاب العمل أنفسهم . فقد صرح ممثلاً لجمعية الصناعيين أن لا مهرب للصناعيين من دفع الاشتراكات عن العمال العرب إلا بتعديل القانون ، واقتراحها عدم اللجوء إلى الانتعاج من الدفع . ويكتسب الموقف بعض الأهمية إذ أعلن أن المثلين المذكورين هما جبر وصعبي ، أي صاحباً عدد من أكبر المصانع اللبنانية ، (النسيج ، الفخا ، الكرتون ...) وأكثرها استخداماً ليد عائلة عربية ، فلسطينية وسورية . بالإضافة إلى أن مصانعها من أكثر المصانع تعامل مع الدول العربية وتصدير إليها . لكن موقفها هذا لم يلق استجابة بين الحاضرين ، مما اضطرها إلى وضع استقلاليتها بتصرف الجمعية .

من ناحية ثانية ، يبرز اتجاه بين أصحاب المصانع يدعو إلى إلغاء العقود الخاصة ، أو دفع ٢٦٠ ليرة من الضمان ، بدل ٨٢ ليرة من المستند (الضمان وعائلته) . ويأتي هذا الموقف ليؤكد فشل المشروع الذي عادت الدولة لتجد موهله بسبب استبعاد المؤسسات له . مما يعني أن تفتت الضمان بتزيمه إلى مؤسسات انزائية ، لم ينجح . وهو لم ينجح لأن أصحاب العمل لم يستطيعوا استخدامه وأن يدفعوا العمال .

لكن الأصوات التي ارتفعت في الجمعية ، والقرارات التي تبنتها ، لا تترك مجالاً للشك في أن أصحاب العمل لم يسلبوا ، ولن يسلبوا ، بالتنازل الطريقة المعاملة ، وأنهم يحاولون تولم (يتبعوا) انتزاع المكسب الذي نالته الطبقة العاملة بكل الوسائل . وطبعاً ، أن يحصى المكسب إلا العمال الخاطئون .

المدارس الثانوية إلى جواسيس للدولة على الطلاب) ، بدل أن يسلبوا مفااتيح المكسب للطلاب « المعلنين » . وليس من المستبعد ، بعد الخط الذي اتخذته العلاقة بين الحركة الطلابية والأساتذة منذ ثلاث سنوات وتبعاً لتوعية المشاكل التي تواجهها هذه الحركة (الخريجين ، البرامج ، الخ) (الامتحانات) ، أن يمارس الأساتذة ورؤسائهم دورهم في تبع التحرك الطلابي وبصورة جد واضحة .

أثناء انحراب الخمسين يوماً عام ١٩٦٨ كاد الأساتذة يمتزقون وهم يصرون « هل نريد الدولة أن تبني جامعة وطنية أم لا ؟ » . فلب عن ذهن طلاب الجامعة اللبنانية يومها أن يسألوا أساتذتهم : أي جامعة تصفون ؟

الطلاب سيشاركون (إذا حصل وأقرت المشاركة) في إدارة الجامعة ، عبر مجلس حصة الأسد فيه لتفذي خطة الدولة وما تبقى سوف يتقاسمونه مع أساتذة هذا هو واقع العلاقة معهم ، ومستقبله أسوأ ...

مساكين طلاب الجامعة اللبنانية ، يقال دوماً أن البرامج والمناهج والامتحانات تسقط على الحسم والعظم . بقيت جلودهم ! . وبما يكون في المشاركة بالتزوير والرجح من العوامل ما يكفي لسفنها ! ...

المفهوم اللينيني للديمقراطية المركزية صيغة التنظيم الحزبي اللينيني

كيف ينبغي ان تكون
العلاقات داخل حزب الطبقة
العاملية لكي يتمكن من ممارسة
دوره المثلث الأوجه : التوعية
التنظيم - القيادة - الاجابة
على هذا السؤال ، لا بد من
تحديد مفهوم الديمقراطية
المركزية بمعناها الاضيق ، أي
بوصفها صيغة التنظيم الحزبي
اللينينية .

يمكن جمع شتى القضايا
التنظيمية الحزبية تحت
عنوانين اثنين : ١ - وحدة
الحزب ، ب - التقرير والتنفيذ
(العلاقة بين القيادة والقاعدة) .

١ - وحدة الحزب . أي وحدة ؟

اقرب ما يكون فهمهم الى عسى البرجوازي
الصغير ، الى وهي العنصر . أي أنهم اقل
استقلا واستيعابا للدعاية الاشتراكية .
ولذا ، فهم يكونون « الطيور الخاسي »
للإيديولوجية البرجوازية في اوساط الطبقة
العاملية المتقدمة وشعاراتها . ويضاف الى
هذه الفئة أيضا الفئات الصالية المترجزة
(أي الاشتراكية الصليبية) أي تلك الفئات
التي تشتريها البرجوازية بواسطة الاموال
التي جنتها من المستعمرات .

ثانيا : أما « الاتحادات » فتأتي على شكل
دفعات من البرجوازيين الموسطين أو الصغار
الذين يستأطون ، بفعل نزعة النظام
الرأسمالي الى الاحتكار ، الى اوساط
الطبقة العاملة . أي أنهم يشعرون الى
الخطي من ملكيتهم لوسائل الإنتاج ،
ويبيعون قوة عملهم لقاء أجر . ولكن هذه
الفئات العاملة ، فإن وعيها يبقى وخيبا
برجوازي أو برجوازي صغيرا . فالاشكافي
الصغير الذي يضطر بفعل مناصرة مصانع
الاحتياج الكبيرة له ، الى بيع قدرته والعمل
كاجير في أحد المصانع الكبيرة يحزن أبدا الى
اليوم الذي يراكم فيه جيلدا كافيا من المال
لإعادة فتح مصنعه واستعادة ملكيته لانوات
الإنتاج التي خسرها . ومن هنا الانشقاق عند
هؤلاء بين واقعه المادي (البروليتاري) وبين
وعيمه الطبقي (الذي لا يزال برجوازي)
صغيرا . ومن هنا غلغهم بشكول الاتحادات
التي تنفذ منها الإيديولوجية البرجوازية
في اوساط الطبقة العاملة .

ولكن ماذا بشأن الحزب ؟ هل بإمكانه
الجيولة دون أن تتسلل هذه الأفكار الى
صفوفه ؟ الواقع أن لا . فالطريقة الوحيدة
لكي يحول قطبا دون تسللها هي أن يتحول
عملا الى حصن مطلق . ولكن تحولوا الى
حصن مطلق يعني بتر العلاقة التي تشده
الى طبقة ، يعني الاستبدادية ، والاستبدادية
هي التسمية لطبقة أخرى . وهنا بيت القصيد :
ينبغي على الحزب أن يناضل داخل صفوفه
نفسها ضد شتى منوعات الفكر البرجوازي
التي تتسلل الى داخله . ينبغي أن تصارع
الإراء والاتجاهات ، ينبغي أن يتغلب رأي
على رأي آخر . ولكي تتشكل الصورة ،
لا بد من إضافة ما يلي : الحزب يسير
حسب خطة هي حملة تقيم لرحلة من
مراحل الصراع الطبقي . مثلا ، خلال الفترة
بين عام ١٩٠٥ و١٩١٧ ونيسان من عام ١٩١٧ ، كان
شعار الحزب البلشفي حول الثورة القائمة
في روسيا هو « دكتاتورية العمال والفقراء
الديمقراطية » . ولكن ثورة شباط ١٩١٧ عطلت
هذا الشعار إذ أنهالته جزئيا وبعثته فيأبها
جزئيا خلقت علاقة جديدة بين القوى الطبقة .

اذ ذاك برز اتجاهان في داخل الحزب : الأغلبية
يطلقا زينوفيف ومن سموا « البلاشفة »
القدامى من الذين لم يستوعبوا الانعطاف
الذي طرأ على مجرى الصراع الطبقي فظلوا
متشبكين بالشعار القديم ، وأقلية يطلقها
لينين استوعبت خصوصية المرحلة الجديدة
ورفعت بالتالي شعارا جديدا هو « دكتاتورية
البروليتاريا » أي أنه في كل
مرحلة من مراحل صراع البروليتاريا لا بد من
أن ينقسم الحزب الى اتجاهين أو أكثر . فالذا

اقرب ما يكون فهمهم الى عسى البرجوازي
الصغير ، الى وهي العنصر . أي أنهم اقل
استقلا واستيعابا للدعاية الاشتراكية .
ولذا ، فهم يكونون « الطيور الخاسي »
للإيديولوجية البرجوازية في اوساط الطبقة
العاملية المتقدمة وشعاراتها . ويضاف الى
هذه الفئة أيضا الفئات الصالية المترجزة
(أي الاشتراكية الصليبية) أي تلك الفئات
التي تشتريها البرجوازية بواسطة الاموال
التي جنتها من المستعمرات .

ثانيا : أما « الاتحادات » فتأتي على شكل
دفعات من البرجوازيين الموسطين أو الصغار
الذين يستأطون ، بفعل نزعة النظام
الرأسمالي الى الاحتكار ، الى اوساط
الطبقة العاملة . أي أنهم يشعرون الى
الخطي من ملكيتهم لوسائل الإنتاج ،
ويبيعون قوة عملهم لقاء أجر . ولكن هذه
الفئات العاملة ، فإن وعيها يبقى وخيبا
برجوازي أو برجوازي صغيرا . فالاشكافي
الصغير الذي يضطر بفعل مناصرة مصانع
الاحتياج الكبيرة له ، الى بيع قدرته والعمل
كاجير في أحد المصانع الكبيرة يحزن أبدا الى
اليوم الذي يراكم فيه جيلدا كافيا من المال
لإعادة فتح مصنعه واستعادة ملكيته لانوات
الإنتاج التي خسرها . ومن هنا الانشقاق عند
هؤلاء بين واقعه المادي (البروليتاري) وبين
وعيمه الطبقي (الذي لا يزال برجوازي)
صغيرا . ومن هنا غلغهم بشكول الاتحادات
التي تنفذ منها الإيديولوجية البرجوازية
في اوساط الطبقة العاملة .

ولكن ماذا بشأن الحزب ؟ هل بإمكانه
الجيولة دون أن تتسلل هذه الأفكار الى
صفوفه ؟ الواقع أن لا . فالطريقة الوحيدة
لكي يحول قطبا دون تسللها هي أن يتحول
عملا الى حصن مطلق . ولكن تحولوا الى
حصن مطلق يعني بتر العلاقة التي تشده
الى طبقة ، يعني الاستبدادية ، والاستبدادية
هي التسمية لطبقة أخرى . وهنا بيت القصيد :
ينبغي على الحزب أن يناضل داخل صفوفه
نفسها ضد شتى منوعات الفكر البرجوازي
التي تتسلل الى داخله . ينبغي أن تصارع
الإراء والاتجاهات ، ينبغي أن يتغلب رأي
على رأي آخر . ولكي تتشكل الصورة ،
لا بد من إضافة ما يلي : الحزب يسير
حسب خطة هي حملة تقيم لرحلة من
مراحل الصراع الطبقي . مثلا ، خلال الفترة
بين عام ١٩٠٥ و١٩١٧ ونيسان من عام ١٩١٧ ، كان
شعار الحزب البلشفي حول الثورة القائمة
في روسيا هو « دكتاتورية العمال والفقراء
الديمقراطية » . ولكن ثورة شباط ١٩١٧ عطلت
هذا الشعار إذ أنهالته جزئيا وبعثته فيأبها
جزئيا خلقت علاقة جديدة بين القوى الطبقة .

اذ ذاك برز اتجاهان في داخل الحزب : الأغلبية
يطلقا زينوفيف ومن سموا « البلاشفة »
القدامى من الذين لم يستوعبوا الانعطاف
الذي طرأ على مجرى الصراع الطبقي فظلوا
متشبكين بالشعار القديم ، وأقلية يطلقها
لينين استوعبت خصوصية المرحلة الجديدة
ورفعت بالتالي شعارا جديدا هو « دكتاتورية
البروليتاريا » أي أنه في كل
مرحلة من مراحل صراع البروليتاريا لا بد من
أن ينقسم الحزب الى اتجاهين أو أكثر . فالذا

هكذا يستأ تعريف وحدة الحزب بفهمها
اللينيني على الشكل التالي : أن وحدة
الحزب ، في لحظة معينة من لحظات تاريخه ،
هي وحدة اتجاهات متناقضة يسيطر عليها
اتجاه يمل الأغلبية بطبع الاتجاهات الاقلية
لحظة السياسي وشعاراته .
ولكن هذه الوحدة محكمة شرط قبول
جميع الفرقاء بالبدأ التالي :

رغم « الانشقاق » في الداخل ، ما أن
يحصم الأمر ، أي ما أن يتخذ القرار ، حتى
ينبغي على الأقلية الخضوع للأكثية نسي
تفويض قراراتها والسير بمقتضى خطها . ولكن
يجب للثقلية ، بالمقابل ، الاستمرار بمعانيها
السياسي لأن تحولها الى الأقلية . وهذا
هو الشرط الذي يسمح لقيادات المتناقضة
من أن تظل تصارع ضمن وحدة معينة هي
الحزب . أي أنه هو الذي يفسر دون أن
يؤدي الصراع الى تكوين وحدتين أو أكثر .
والذا كان لا بد من مثال من تلك من التاريخ ،
فلنتذكر أن من الحاسبات القادرة التي طالب
ليها لينين بصل بالثقلية جزئين ، كان

بنا أمام المعضلة التالية : أما أن نصرف
بهذا الواقع ونحاول إيجاد أفضل صيغة
للميطرة عليه ، وأما أن نحجسه فنحول
الانقسامات الضمنية الى انشقاقات ، الى
تشرم لا نهاية له . الحل الأول هو الفصل
اللينيني القائم على تحليل جلي لوحدة
الحزب . والحل الثاني هو الحل الستاليني
وهو يرتكز الى فرض وحدانية على الحزب
وانسجاما تسريا ، مثليا ، مؤداهما الوحيد
تقضي الوحدة : التبعثر والتشرم والانشقاق .
هنا يتبدى لنا المفهوم اللينيني لوحدة
الحزب . بفعل العوامل الثلاثة الضمنية
عندنا (١) « الطيور الخاسي » للإيديولوجية
البرجوازية في اوساط الطبقة العاملة (٢) ،
« الاتحادات » التي تصلها على شكل برجوازيين
صغار يستأطون الى مصاف الطبقة
العاملية محتفظين بتطلعاتهم البرجوازية
الصغيرة (٣) ، خلف عناصر حزبية ، حكما ،
من استيعاب خصوصية المرحلة الجديدة من
العلاقات الطبقة . فإن الوحدة الحزبية
هي دائما وحدة متحركة ، أي وحدة غير
الجدلية التالية : وحدة تقوم على سيطرة
أغلبية معينة داخل الحزب (تدافع من خط
معين) على الأقلية المعارضة - تحول الأقلية
الى أغلبية ويرز وحدة جديدة . (انظر
مثلا لينين « خطوة الى الامام خطوات الى
الوراء » حيث يلخص جدلية الصراع داخل
الحزب بالعبارة التالية « الأقلية تحول الى
أكثرية (والعكس بالعكس) » ، طرف ينتقل
من الهجوم الى الدفاع (والعكس بالعكس)
... » (المخطات الكتابية ج ، ص ٧ ، ص ٤١١) .
والذا نحن عندنا الى اقل التاريخي الذي
انطلقا منه ، نستطيع القول أن انتصار ثورة
اكتوبر كان رعا بتحول الأقلية الدامية الى
« دكتاتورية البروليتاريا » الى أغلبية ،
وانتقالها من الطور الدفاعي الى الطور
الهجومي . ونحن نطمح أن هذا التحول
ولذلك الانتقال لم يتحققا إلا نتيجة صراع
افكار عيف جدا استقال لينين خلاله من
الطبيعة المركزية وراح يتصل مباشرة بالقيادات
الموسى والقواعد لاقامها بوقوفه .

ب - التقرير والتنفيذ - القيادة والقاعدة .

أن الديمقراطية المركزية بوصفها صيغة
التنظيم اللينينية هي وحدة متناقضة من
العلاقات الديمقراطية والمركزية معا ، بغلب
عليها الوجه الديمقراطي أو الوجه المركزي
من انشاقاق حسب الطبيعة المميزة للواقع
المحدد . فلما بأن الحزب المركزي فقط
أو الديمقراطي فقط ، ليس جزيا بلشخيا
أي ليس جزيا على الطراز اللينيني . وتعتبر
هذه الديمقراطية المركزية من نفسها على صعيد
المعلاقة بين القيادة والقواعد على شكل
سلطة القيادة على القواعد ورقابة القواعد
التقرير (أي انشاقاق القواعد بتنفيذ
الخطة) الى حين موعد انعقاد الجديد .
ج - تنفيذ الخطة . تتولى المنظمات
القواعد (الفرق) تنفيذ الخطة نصحت
الشعارات القيادة . أي أنها تتبع بالامتثال في
أعمال القرارات التنفيذية بصد تنفيذ
هذا الجزء أو ذلك . ولكن هذه الامتثال
(هذا الاستقلال النسبي) مشروط : ينبغي أن
تتولى قراراتها بواقعة الهيئة القيادية
الاعلى منها . والذا ما تشب خلاف بين هيئة
دنيا وهيئة عليا حول موقف ما ، ينبغي على
الهيئة الدنيا الخضوع لقرار الهيئة العليا .

حوله مختلف العلاقات الاشتراكية الديمقراطية .
ويرفض الثاني بسبب تناقضه مع جددا
المسيرة الذي كانت تفرسه اوضاع روسيا
آنذاك . ولكن ، ما أن تبدى بعض الجسود
« التحررية » من النظام القيصري - مسام
١٩٠٤ و ١٩٠٥ حتى يدعو لينين الى إعادة
تنظيم الحزب والى تبنى الجدا الانتفاضي
للمؤتمر الرابع للحزب كما يدعو المسمى
بممارسة الفصل الوطني وشبهه المسمى .
لماذا ؟

لأن الحزب « يستتبع » خلال التفسال
المسري ، ينبغي ادخال عناصر جديدة اليه
تعمل معها « الروح الثورية الجديدة نسي
روسيا » (حول إعادة تنظيم الحزب ، المخطات
الكتابية ، الجزء ١٠) . هل أن هذا « التناقض »
في موقف لينين ؟ لا ، بالطبع . أنه التمييز
الصلي معا قنادهام من غلبة الوجه الديمقراطي
أو المركزي من التناقض ضمن وحدة العلاقات
الديمقراطية المركزية حسب خصوصية
الواقع المحدد . ولكن ، فلنتذكر أن التخلي
عن الجدا الانتخابي في المرحلة التكوينية من
بناء الحزب هي الشواذ الذي تفرضه الضرورة
وجود مركز يستقطب الإعداد الكبيرة مسمن
المخطات الاشتراكية الديمقراطية المضطرة .
ولكن ما أن ينشأ الحزب حتى يتغير المسمى
الذي يصطبه لينين للبد من فوق نزولا ، اذ
يغنى مؤتمر الحزب هو أعلى سلطة
فيه . ولكن مؤتمر الحزب يتكون ، ابتداء من
عام ١٩٠٥ ، من تحت نصاعدا ، أي غير
الانتخاب من القواعد .

تتجلى العلاقات المتبادلة بين القيادة
والقواعد وبين التقرير والتنفيذ من خلال
وضع الخطة وتنفيذها . فلتتبع هذه العملية
بشرى من التفصيل .
١ - وضع الخطة . أن القيادة هي التي
تضع الخطة بناء على التقارير الواردة اليها
من القواعد ، واسترشادا بالبرنامج الحزبي .
والقيادة هنا هي الرغبات التمشق والأكتر رهيا
وغيره ومراسا . وعطية وضعها للخطة هي
هيئة استخراج مجموعة من الاهداف والوسائل
من مجموع التقارير والقرارات الواردة اليها
من القواعد ، استرشادا بالبرنامج بوصفه
المخط الوجه لمل الحزب في مرحلة تاريخية
بأكملها .

ب - نقاشي الخطة وتقريبها .

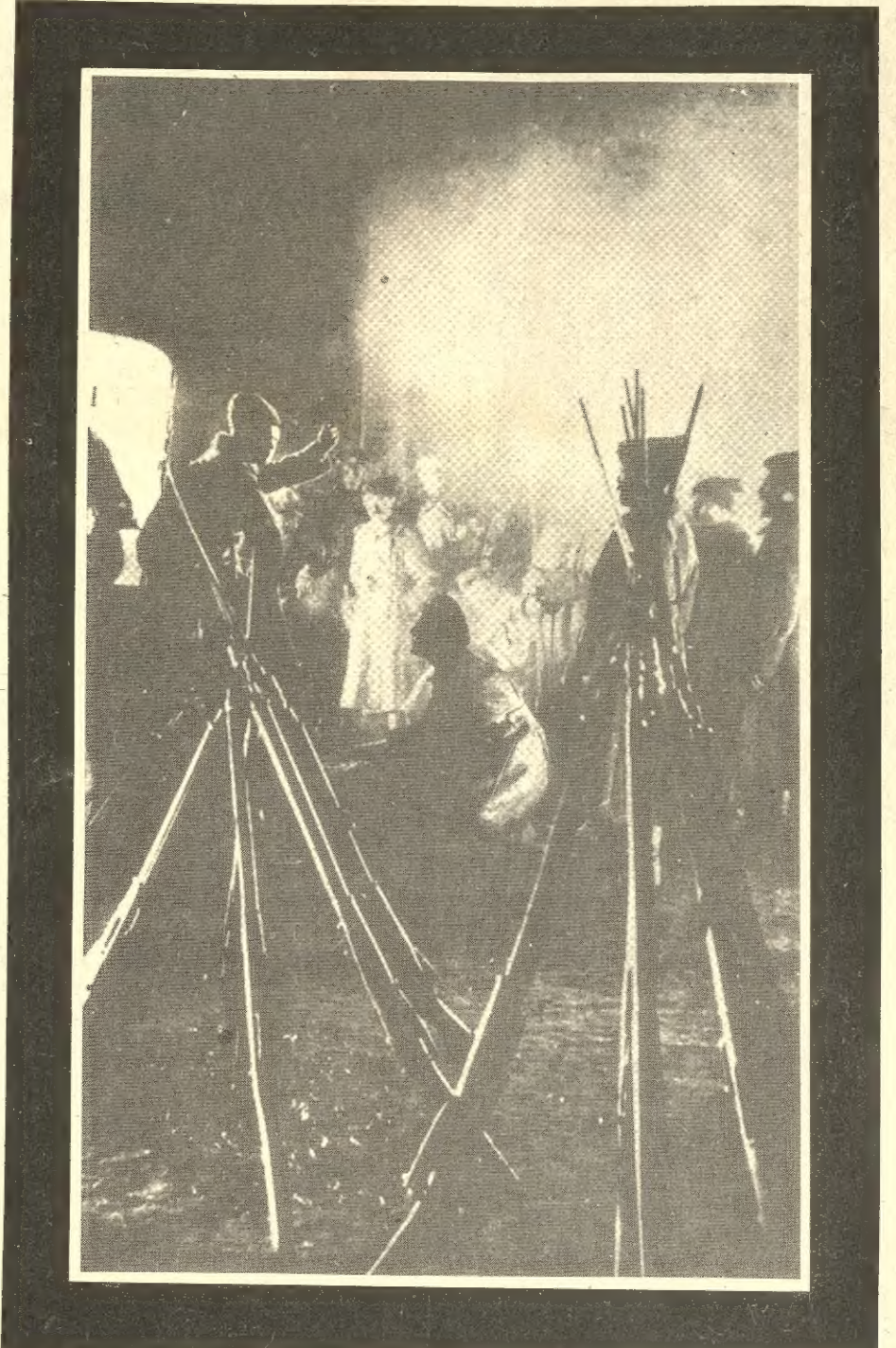
بعد أن تضع القيادة الخطة ، تبذلها
الى القواعد للنقاش . ويصمم المؤتمر النقاش
عبر جدلية تحول الأقلية الى أغلبية والعكس
بالعكس) فيقر الخطة (وصيغة القرار هذه
تشتمل على التعديل ، التغيير ، أو عكس
استبدال خطة بأخرى طوبا) . وهنا فالأمر
مركز التقرير ، وأعلى سلطة حزبية لاه الهيئة
الأكتر تشبيل للقواعد . أي أنه يلعب الأدوار
التالية : أنه مركز التقرير ، ويصدر السلطة
(ينبع القيادة سلطة على القواعد خلال
الفترة بين انعقاد مؤتمرات ، وبعبارة أخرى :
القواعد تلج القيادة سلطة عليها) ، ويجعل
رواية القواعد لتنشيط القيادة . ويعد أن

يقر المؤتمر الخطة ويحاسب القيادة على
أشرفها على تنفيذ الخطة السالفة ،
ينتخب قيادة جديدة ، وينقل اليها سلطة
التقرير (أي انشاقاق القرارات الخطة لتنفيذ
الخطة) الى حين موعد انعقاد الجديد .
ج - تنفيذ الخطة . تتولى المنظمات
القواعد (الفرق) تنفيذ الخطة نصحت
الشعارات القيادة . أي أنها تتبع بالامتثال في
أعمال القرارات التنفيذية بصد تنفيذ
هذا الجزء أو ذلك . ولكن هذه الامتثال
(هذا الاستقلال النسبي) مشروط : ينبغي أن
تتولى قراراتها بواقعة الهيئة القيادية
الاعلى منها . والذا ما تشب خلاف بين هيئة
دنيا وهيئة عليا حول موقف ما ، ينبغي على
الهيئة الدنيا الخضوع لقرار الهيئة العليا .

فلما بأن الهيئة القيادية مسؤولة عن قرارها
هذا ، أي أنها تعاسب عليه ، أمام المؤتمر .

خلال هذه العملية تبنى ممارسة الديمقراطية
المركزية بوجهها . المؤتمر هو أعلى سلطة في
منظمة حزبية ما لاه الهيئة الأكثر تشبيل
للقواعد . وقيمت القيادة المتبعة من أعلى
سلطة حزبية بين مؤتمرات إلا أنها تغير من
إرادة أغلبية أعضائه ، أي أغلبية مطلقة
القواعد . وبهذا الشرط فقط ، أي بشرط
رقابة القواعد على قيادتها ، يحل القيادات
ممارسة سلطتها على القواعد ، أي إخضاع
الهيئات الدنيا لقرارات الهيئات العليا . هذا
من حيث الوجه المتعلق بالسلطة مع الرقابة
الديمقراطية (أي بالمعلاقة بين القاصصة
والقيادة) .

أما بالنسبة للوجه المتعلق بديمقراطية
التقرير ولا مركزية التنفيذ ينبغي التأكيد على
ما يلي : إذا كانت القيادة هي التي تضع
الخطة فهي إنما تضعها وفق تقارير ترد من
القواعد (أي وفق تقارير من أقرب الهيئات
الحزبية الى الجماهير وأكثرها انصافا
بصايتها) واسترشادا بالبرنامج الحزبي الذي
يحظى بواقعة جميع الحزبيين ما دام الانتماء
الى الحزب رغم بالواقعة عليه . والذا كان
المؤتمر هو مركز التقرير ، ليو تلكه لأنه
الهيئة الأكثر تشبيل للقواعد . والذا كان يقول
القيادة عن ممارسة التقرير (أي تقرير
المخطات العملية لتنفيذ الخطة) ، فتتسا
يعمل لك لأن هذه القيادة متبقة عنه ومزمنة
بقراراته ومسؤولة تجاهه . والذا كانت



القواعد تتبع بلا مركزية في تنفيذ الخطة ،
أي بحرية نسبية من اختيار انسب الخطوات
المصيلة لذلك يتقصد واحد هو أن يأتي
التنفيذ شاملا لخصى الخصوصيات التي لا
يدرك أهيئات الا القواعد . ونسبي عملية
انتهية هذه لا مركزية بسبب نسبوية
الاستقلال في التنفيذ أي خضوع قرارات
الهيئات الدنيا لواقعة الهيئات العليا .

أما القول بأن القيادة هي التي تقرّر
والقواعد هي التي تنفذ ، فهو لا يت بسطة
ما الى المفهوم اللينيني للديمقراطية المركزية .
وقد بينا بوضوح كاف أن القواعد تسام نسي
التقرير (عن طريق توجيهها المواد الأولية
لوضع الخطة ، وعن طريق تشبيلها في المؤتمر ،
وانشاقاقها للقيادة) كما تشارك في التنفيذ
ببشى أنها تنفذ بملحة باستقلال نسبي ،
ورقابة أعمال القيادة ، المسكة بزمام
السلطة وفق التقرير بين مؤتمرات ، نسي
محرض أشرف هذه القيادة على عملية
التنفيذ . وبهذا يمكن القول أن المفهوم
اللينيني للديمقراطية المركزية يترج الى تقريب
مراكز التقرير والتنفيذ بعضها من بعض قدر
الامكان ، أي ضمن حدود سلطة القادة على
قواعدهم ورقابة القواعد على قيادتها . والمركز
الذي يصدر عنه التقرير والتنفيذ هو المؤتمر .
فهو في أن ما صدر السلطات والقرارات كما
هو مجال محاسبة القيادة على أشرفها على
التنفيذ ومحاسبة القواعد على تنفيذها
لاحكام الخطة .

« انتهى »

نتيجة اصضاء تطورات الوضع
اللبناني في حزب الكتائب

الاتحاد السياسي ، إمكانية القيادة الملتقة
الصلاحيات ، الى حد أن يصفا أحد المعادين
الكتائبين « بالبروتوقراطية » و « التسلط » .
انطلاقا من هذا الواقع المحدد ، يبدو الحديث
عن مزيد من الديمقراطية الشكلية وانتصاب
القيادات ، واعطاء « الشباب » دورا أكثر
أهمية ، يبدو تنازلا ولو جزئيا لمطالب نضات
ذات طابع برجوازي صغير واضح . بالطبع ،
يرتبط هذا الاتجاه الحزبي باتجاه أشمل ، على
صعيد النظام كله ، يتميز بلزوم من الفصل
والنقل لمطالب « وطبوعات » فئات من اوساط
البرجوازية الصغيرة اللبنانية : اضطراب
الدولة للقتال أمام مطالب حرجوي الحقوق ،
ولو على حساب مؤسسة احتكارية ذات جذور
راسخة في النظام كقضية المعادين .

إذا كان ذلك هو الإطار العام للظروحات
التكاثفية الجديدة ، يبقى علينا تناول
مسائلتين :

الأولى : مدى الجديدة في طرح معضمن
المطالب ، أي مدى قدرة النظام وأطرافه على
تعملها . فالوجهة الجديدة - الملتقة - إذا
كانت تأتي كحل لبعض تناقضات النظام
الا أن قدرتها على تغطي تناقضات هذا
النظام هي بالضرورة محدودة : مثلا ، في أوج
حملة التيشير باعتقاد الأحزاب اساما للهيئة
السياسية اللبنانية اضطرت الكتائب
- ويضطر مناصرة طرف يميني آخر لها هو
الحزب القومي السوري - الى شن حملة
مسمورة تستهدف منع وقوع الأحزاب « غير
الشرعية » . وفي حين تطالب الكتائب بتحديث
جهاز الدولة فلها طرح ضرورة ترقية الميليشيا
القائمة لها .

الثانية : إذا كانت الأطراف الأكثر تحفقا
من النظام قد بدأت تنحو وجهة أكثر « تقبلا »
فإن ذلك يبدو وكأنه يشعها في مجتمع
مقارب مع أطراف ثابت على تبديل دور الطرف
الراديكالي من النظام . من جهة تقلب الأنوار
فالذا جيلاط بهام الحركة الطلابية يوليى
الجيل مهمة الدفاع عنها . ومن جهة
الأخرى ، يعود مشروع المجلس الاقتصادي
الإجتماعي الذي كان قد طرحه بيار أده ليطرح
بعيدا ولكن هذه المرة كواحد من مطالب
« جهة الفضل «الجناحية» الاشتراكية » .

دراسات عربية

مجلة الفكر العربي التقدمي

تصدر أول كل شهر :
أثرا في هذا العدد :

- مشكلات قيام جبهة وطنية فلسطينية
د . سمع الدين إبراهيم
- بعد المحبة : ما السبل ؟
العفيف الأخضر
- مهات الحركة الطلابية في لبنان
منظمة كتاب الطلبة
- المقاومة أمام مرحلة على من تطورها
جورج حداد
- بالإضافة الى تقارير ومواد أخرى
تغطي النقاش القرري في الوطن
العربي والصالحم .
- ٢ جنيه استرليني في أوروبا
١٠ دولارات في امريكا
(بيا في ذلك أجرة البريد)
- العنوان ص١٣١٣ - بيروت

قضايا التعليم: رأسمالية مهترئة وإدارة مشلولة فأين الحل؟



البنك العربي (المحدود)



يدخل عامه الثاني والأربعين مع زيادة كبيرة في الإيرادات
وتوزيع الأرباح محققاً بمكانه المرموقة وسياسته التقليدية

البنك العربي المحدود

البنك العربي (في الخارج) المحدود

الميزانية العامة كصافي في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٠

١٩٦٩	١٩٧٠	المسؤوليات
دينار أردني	دينار أردني	
١٠٦,٥٥٧,٧٧٠	١١٤,٨٧٩,٩١١	ودائع وحسابات أخرى
٥,٥٠٠,٠٠٠	٥,٥٠٠,٠٠٠	رأس المال المدفوع كاملاً:
٢,٤٥٠,٠٠٠	٢,٤٥٠,٠٠٠	الاحتياطي الإجمالي
٤,٨٦,٣٥٠	٧,٤١,٢٥٠	الاحتياطي الاحتياطي
٥,٤٦٠,٠٠٠	٥,٤٦٠,٠٠٠	الاحتياطي الخاص
٨٣١,٩٦٠	٨٨٦,٢٦٦	صافي الأرباح للتوزيع
٢٤,٤١١,٣١٢	٢٠,٣١٨,٠٠٠	كفالات واعتادات
١٤٥,٨٣٧,٣٩٢	١٥٠,٧٨٥,٨٠٣	مجموع المطالبات

البنك العربي يساري ٧٥ قرناً لبنانياً تقريباً

الميزانية العامة كصافي في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٠

١٩٦٩	١٩٧٠	المسؤوليات
دينار أردني	دينار أردني	
٦٣,٤٣٩,٨٠٨	٧٣,٠١٨,٦٦٤	تقدي في الصندوق والبنوك
٥,٩٠٤,٧٣٨	٥,٨٨٤,٩٢٤	سندات حكومية
١,٤٤١,٦٢٢	١,٨٣٠,٩٣٧	أهم شركات واستثمارات
٦٠,٩٧٧,٦٨٣	٥,٣٦٥,٥٥٤	في مؤسسات تابعة
٣٧,٥٧٤,٧٧٤	٣٧,٥٠٤,٣٣٢	أوراق مضمونة
١,٠٣٥,٨١٥	١,٠١٨,٤٣٦	حسابات مدينة
٤٧٦,٧٠٧	٤٥٩,٣٤٨	عقارات (بعد الاستهلاك)
٥٠,٥٤,٩٣٣	٥,٢١٩,٧٤٤	أثاث (بعد الاستهلاك)
٢٤,٤١١,٣١٢	٢٠,٣١٨,٠٠٠	موجودات أخرى
١٤٥,٨٣٧,٣٩٢	١٥٠,٧٨٥,٨٠٣	تعمدات العملاء
		مجموع الموجودات

البنك العربي يساري ٧٥ قرناً لبنانياً تقريباً

أضواء وحقائق

الموجودات والودائع:

زادت موجودات البنك العربي المحدود عن السنة السابقة بنحو ٤٠٪. فبلغت ما يعادل ١٤٧,٠٠٠,٠٠٠ (مليار وسبع مئة مليون ليرة). كما سجلت الودائع رقماً قياسياً إذ زادت بنسبة ٨٠٪ فبلغت ١٤٠,٠٠٠,٠٠٠ (مليار وخمسة مئة مليون ليرة لبنانية).

السيولة:

يحافظ البنك العربي دائماً على نسبة عالية جداً من السيولة (نسبة التقدي والارصدة بالبنوك إلى الودائع) فقد بلغ معدل هذه النسبة في نهاية ١٩٧٠ حوالي ٣٣٠٪. ولو أخذنا بالاعتبار السندات الحكومية والأهم التي تعتبر أموالاً سائلة لارتفعت نسبة السيولة إلى نحو ٧٠٠٪.

الإيرادات والأرباح:

بلغ مجموع الإيرادات لعام ١٩٧٠ مبلغ ٧٨,٩٥٩,٧٣٣/٥٠ ل.ل. فحققت زيادة قدرها ٦٣,٤٣٩,٨٠٨ ل.ل. أي بنسبة ٨٠٪ بالمقارنة بالعام ١٩٦٩. وعلى الرغم من تخصيص مبلغ ٥,٨٨٤,٩٢٤ ل.ل. للاحتياطيات فقد تمكن البنك العربي من زيادة المحصن توزيعه كأرباح على المساهمين إلى دينار و٦٠٠ فلس للسهم الواحد بنسبة ١٦٪ من (القيمة الاسمية) أي بزيادة ١٠٠ فلس للسهم الواحد عن السنة السابقة.

في لبنات أرقام قياسية جديدة:

استمر البنك في نشاطه ونموه معتظاً بمركزه في طليعة المصارف العاملة في لبنان. ورغم المنافسة المحلية والعالمية وظروف المنطقة زادت الودائع بنسبة ٢٠٠٪ بثلثه تقريباً حيث ارتفعت إلى ٤٦٠ مليون ليرة لبنانية ففرت أرقام ميزانية فروع لبنان إلى خمسة مئة مليون ليرة لبنانية.

سويسرا:

زادت ودائع المؤسسة السويسرية الشقيقة (البنك العربي في الخارج) من ٤٦١ مليون فرنك سويسري في العام الماضي إلى ٤٤٧ مليون فرنك في نهاية هذا العام بزيادة قدرها ٦ بالمائة.

الفروع والمؤسسات التابعة:

تم خلال عام ١٩٧٠ فتح ثلاثة فروع جديدة في دبي وباراغواي (الخليج العربي) وجبل اللويدية بعمان / الأردن.
- سام البنك العربي في اتحاد المصارف العربية والفرنسية يبلغ ٦,٨٨٩,٠٠٠ فرنك فرنسي دفع منها حق نهاية ١٩٧٠ مبلغ ٥١,٧٣٠,٠٠٠ فرنك.

تطور الميزانية العامة للبنك العربي المحدود



قرر البنك العربي استعمال أجهزة الكترونية حاسبة حديثة تم تركيبها في فرعنا الرئيسي في بيروت مما يساعدنا في مواجهة الزيادة المطردة في أعمال البنك ويفتح المجال لعملائنا للاستعانة بهذه الأجهزة في إنجاز أعمالهم.

أرقام الحافز ١٠/٢٥٠٢٤٠ خطوط ٩/٢٥١١٥١ خطوط

مجلس الإدارة

السيد محمد الجندل - شومون

السيد محمد الجندل - شومون

السيد محمد الجندل - شومون

السيد محمد الجندل - شومون

السيد محمد الجندل - شومون

السيد محمد الجندل - شومون

السيد محمد الجندل - شومون

السيد محمد الجندل - شومون

السيد محمد الجندل - شومون

السيد محمد الجندل - شومون

السيد محمد الجندل - شومون

السيد محمد الجندل - شومون

السيد محمد الجندل - شومون

السيد محمد الجندل - شومون

السيد محمد الجندل - شومون

السيد محمد الجندل - شومون

السيد محمد الجندل - شومون

السيد محمد الجندل - شومون

السيد محمد الجندل - شومون

السيد محمد الجندل - شومون

السيد محمد الجندل - شومون

السيد محمد الجندل - شومون

السيد محمد الجندل - شومون

السيد محمد الجندل - شومون

السيد محمد الجندل - شومون

السيد محمد الجندل - شومون

السيد محمد الجندل - شومون

السيد محمد الجندل - شومون

السيد محمد الجندل - شومون

السيد محمد الجندل - شومون

السيد محمد الجندل - شومون

السيد محمد الجندل - شومون